اقتراح قانون معجل مكرر
متعلق بالفائدة على الديون والقروض الصناعية والزراعية والسياحية

حيث أن الوضع الاقتصادي وصل إلى درجة خطيرة جدًّا من الانهيار المالي والاقتصادي، وحيث أن القطاعات المنتجة والتي تؤمن العملات الصعبة الضرورية للتعامل الاقتصادي مع الخارج خاصة، وتوفر مئات آلاف فرص العمل مهدّدة بخطر الإفلاس،

وحيث أنّ المؤسسات تسرّح العمّال بأعدادٍ كبيرة جدًا.

ولما كان من الضروري وضع حدٍّ فوري لهذه الحالة التي لا يمكن الاستمرار فيها،

لـذلـك

توجّب أن نتقدّم باقتراح القانون هذا بصفة المعجّل المكرّر، وحسب النص الآتي:

مادة وحيدة:

خلافًا لأي نصّ قانوني أو أيّ اتفاقٍ خاصّ، تصفّر بموجب هذا القانون الفوائد التي ستستحق للمصارف، أو استحقت لها بدءًا من أوّل نيسان 2020 ولغاية 31 آذار 2023، وذلك على أي حساب جارٍ مدين، أو عن القروض، أو أي نوعٍ من التسهيلات المصرفيّة التي أعطيت لخدمة الصّناعة أو الزراعة أو السياحة وحاجاتها.

يُنشر هذا القانون ويُعمل به فور نشره في الجريدة الرسميّة.

الأسباب الموجبة

دخل لبنان مؤخرًا نفق الانهيار الاقتصادي والمالي، ونتيجة ذلك تعاني القطاعات المنتجة من نزيف مستمر يهدّد بإقفال المؤسسات وإفلاسها وتشريد ما يناهز المائتي ألف عامل أصبحت عائلاتهم دون أي مدخول، مما يؤدي إلى كارثة اجتماعيّة وإنسانيّة ووطنية في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

وتؤكد التجارب في العالم أن الصناعة هي حجر الزاوية في أي تنمية اقتصادية وإنتاجية، وأن الزراعة مورد لا غنى عنه في التشغيل وتوفير الأمن الغذائي، وأن السياحة مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهي في لبنان دعامة تاريخية من دعائم اقتصاده. لكن لبنان أهمل مع الأسف القطاع الصناعي منذ عقود طويلة، رغم أن القطاع الصناعي اللبناني أثبت على الدوام، أنّه كان وما زال رائدًا ومتقدمًا في هذا القطاع، كما أهمل القطاع الزراعي الّذي تركه يعاني من ارتفاع الكلفة وسوء التصريف بشكلٍ لم يعد يحتمل، ولم يعر السياحة بكل فروعها الاهتمام اللازم.

إن دعم القطاعات المنتجة، هو الأساس من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري، من طريق تأمين حاجة الاستهلاك المحلي وتقليص الاستيراد ورفع معدّل الصادرات، وتوفير العملة الصعبة عبر تشجيع أشكال السياحة المختلفة العادية والاستشفائيّة والدينية... ومن شأن كل ذلك أن يحافظ على وظائف العاملين وأن يخلق فرص عملٍ جديدة تضع حداً لتشريد العائلات أو تهجيرها.

وفي ضوء عجز الدّولة عن تقديم أي دعمٍ للقطاعات المنتجة، خاصّة في وضع الخزينة الحالي، فإن الحل الوحيد الّذي يجنب لبنان الانهيار الكبير والمأساة الاجتماعيّة، ويمكّن من إيقاف النزيف والخسائر التي تتكبدها هذه القطاعات دون اللجوء إلى خزينة الدولة، هو وضع تشريع خاص يساعد على إعادة دوران عجلة الاقتصاد، مما يؤمّن فرص العمل للمواطنين، ويوفّر موارد رزق لهم وضماناً لمعيشتهم، ويوفر على الخزينة مبالغ طائلة للدعم الاجتماعي الإضافي.

يتوافق المطلوب هذا مع السياسة الاقتصادية المشجعة للإنتاج التي تتبعها الدول عامّة ولا سيما في وقتنا الراهن في ظل تفشي وباء كورونا، والتي تتضمن تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية بمختلف السبل، وعلى رأس ذلك خفض أو تصفير الفوائد، وتقديم أراضٍ للصناعة، وتوفير الخبرة ومدخلات الإنتاج للمزارعين بأسعار معقولة، وكذلك إعطاء حوافز وإعفاءات جمركيّة فيما تحتاجه الصناعة والزراعة، وتأمين استهلاك الكهرباء

ببدلات متدنيّة، وكذلك الترويج للسياحة بإبراز غنى لبنان بالمواقع السياحية، وتشجيع وتسهيل قدوم السياح إلى ربوعه، هذا إلى جانب حلول عديدة أخرى يمكن الدّولة اعتمادها لتسهيل ولوج المنتجين إلى أسواق التمويل، أو جدولة الديون، أو الهيكلة، أو الإعفاء من بعض المستحقات.

لقد قام مصرف لبنان مؤخرًا، بهدف مساعدة المصارف وتقليص متوجباتها تجاه المودعين، بإصدار تعاميم تقضي بخفض الفوائد على الودائع. وقد حقّق ذلك للمصارف أرباحًا طائلة على مجمل الودائع. مع العلم أن مجموع قروض القطاعات المنتجة لم يتجاوز 6.1 مليار دولار. لكن المصارف في لبنان قصرت مع الأسف، في القيام بواجباتها تجاه القطاعات المنتجة رغم كل تعاميم المصرف المركزي، فلم تلتزم على النحو المطلوب بالتعاميم التي تقضي بتخفيض الفوائد على المدينين تحقيقًا للغاية القصوى التي من أجلها صدرت هذه التعاميم، بل تبين أن B.R.R (Beirut reference rate) ما زال مرتفعًا جدًّا، بالإضافة إلى أنّه بقي متروكًا لتقدير المصارف نفسها.

من هنا وبإزاء استفادة المصارف من تعاميم مصرف لبنان بخفض الفوائد على الودائع فإنه من العدالة بالمقابل، إصدار تشريع يقضي بتصفير الفوائد جعلها صفر بالماية. وهذا الحل لا يكلّف المصارف إلّا جزءًا بسيطًا من أصل الأرباح والوفورات التي حققتها سنويًّا نتيجة للتعاميم المذكورة. بل يعد الأقل كلفة على الجميع، لأن عودة المؤسسات المنتجة إلى العمل في حال إقفالها تعد صعبة ومكلفة مما يحرم المصارف العدد الأهم من زبائنها.

لهذه الأسباب:

نتقدّم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون هذا، المعجل المكرر، الرّامي إلى تصفير الفائدة مؤقتاً بالنسبة للديون الصناعية والزراعية والسياحية القائمة، من أجل وقف النزيف الحاد الذي تعاني منه القطاعات من أجل إحيائها، وبالتالي إنهاض الوطن.